



سياسة امر الصرف والمسؤوليات المرتبطة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

29.12.2025	تاريخ الإصدار
001	رقم الإصدار

الفصل الثلاثون: سياسة أمر الصرف (أمر الدفع) والمسؤوليات المرتبطة:

التعريف:

تُعرّف سياسة أمر الصرف (أمر الدفع) بأنها الإطار التنظيمي الذي يحدد الجهة المخولة باعتماد الصرف النهائي للأموال، وصلاحياتها ومسؤولياتها، وآثار توقيعها النظامية، بما يضمن سلامة عمليات الصرف، وصحة التنفيذ، والامتثال للأنظمة واللوائح المعتمدة.

النطاق:

تسري أحكام هذه السياسة على جميع عمليات الصرف المالي التي تقوم بها الجمعية، وتطبق على مجلس الإدارة، ورئيس مجلس الإدارة، ومن ينوب عنه، والمدير التنفيذي، ومدير المالية، والإدارة المالية، وكل من له علاقة مباشرة، أو غير مباشرة بتنفيذ، أو اعتماد، أو مراجعة عمليات الصرف.

الضوابط العامة للسياسة:

المادة (٢٥٤): تحديد أمر الصرف:

يُعد رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه هو أمر الصرف المعتمد للجمعية، ويجوز له تفويض هذه الصلاحية وفق دليل تفويض الصلاحيات المعتمد.

المادة (٢٥٥): التوقيع النهائي:

يُعد توقيع أمر الصرف على مستندات الصرف المختلفة توقيعًا نهائيًا يجيز للجهات المختصة:

- دفع النقود.
- تحرير الشيكات.
- اعتماد الإشعارات البنكية.
- شراء الاحتياجات أو تنفيذ الالتزامات المالية.

29.12.2025	تاريخ الإصدار
001	رقم الإصدار

المادة (٢٥٦): أثر اعتماد أمر الصرف:

- يترتب على اعتماد أمر الصرف لأي تصرف ينشأ عنه نفقة مالية:
- الالتزام بتنفيذ الصرف وفق المستندات النظامية المعتمدة.
- التقيد بالإجراءات المحاسبية والمالية المنصوص عليها في النظام المالي.
- اعتبار الاعتماد بمثابة إقرار بسلامة الصرف من حيث الصلاحية والاعتماد.

المادة (٢٥٧): مسؤولية صحة التنفيذ:

يكون مدير المالية مسؤولاً عن صحة تنفيذ إجراءات الصرف بعد اعتماد أمر الصرف، وبما يشمل:

- التحقق من اكتمال المستندات المؤيدة.
- الالتزام بالإجراءات المحاسبية المعتمدة.
- سلامة التسجيل المحاسبي للصرف.

المادة (٢٥٨): سند الصرف كوثيقة نظامية:

- يُعد سند الصرف المستند النظامي الذي:
- يجيز لأمناء الصناديق دفع النقود.
- يجيز سحب النقود من البنك
- ولا يجوز الصرف بدونه، إلا في الحالات المستثناة نظاماً.

المادة (٢٥٩): عدم الإعفاء من المسؤولية:

- لا يُعفي اعتماد أمر الصرف أي جهة تنفيذية أو مالية من مسؤولياتها النظامية في حال:
- وجود مخالفة للإجراءات.
- وجود نقص أو تزوير في المستندات.
- وقوع خطأ أو تقصير في التنفيذ.

المادة (٢٦٠): الرقابة والمراجعة:

تخضع أوامر الصرف المعتمدة للرقابة الداخلية والمراجعة اللاحقة، ويجوز للمراجع الداخلي أو المحاسب القانوني مراجعتها للتحقق من سلامة الاعتماد والتنفيذ.

29.12.2025	تاريخ الإصدار
001	رقم الإصدار

إجراءات:

رقم	الإجراء	الوصف التنفيذي المختصر
1	إعداد طلب الصرف	استكمال مستندات الصرف ومسوغاته.
2	التحقق المالي	التحقق من الاعتماد والمستندات.
3	اعتماد أمر الصرف	توقيع أمر الصرف (التوقيع النهائي).
4	التنفيذ	تنفيذ الصرف (نقد/ شيك/ حوالة).
5	التوثيق	حفظ سند الصرف والمستندات.
6	التسجيل	تسجيل الصرف محاسبياً.
7	المراجعة	مراجعة لاحقة للصرف.

المسؤوليات:

الجهة/الدور	المسؤوليات
مجلس الإدارة	الإشراف العام على نظام الصرف.
رئيس مجلس الإدارة / من ينوب عنه	أمر الصرف والتوقيع النهائي.
المدير التنفيذي	ضمان الالتزام المؤسسي بالإجراءات.
مدير المالية	مسؤولية صحة التنفيذ والتسجيل.
الإدارة المالية	تنفيذ الصرف والتوثيق المحاسبي.
أمين الصندوق	الصرف النقدي وفق السند المعتمد.
المراجع الداخلي	مراجعة أوامر الصرف والالتزام.

29.12.2025	تاريخ الإصدار
001	رقم الإصدار

الأحكام الختامية:

١. تُعد هذه السياسة مرجعًا ملزمًا لاعتماد أوامر الصرف وتنفيذها.
٢. لا يجوز تنفيذ أي صرف دون اعتماد أمر الصرف وفق هذه السياسة.
٣. تُراجع هذه السياسة دوريًا أو عند تعديل دليل الصلاحيات أو الأنظمة ذات العلاقة.

اعتماد مجلس الإدارة:

تم اعتماد سياسة أمر الصرف (أمر الدفع) والمسؤوليات المرتبطة بجمعية أطفال طيبة في اجتماع مجلس الإدارة بجلسته رقم (٤) المنعقد بتاريخ ٢٩.١٢.٢٠٢٥.



29.12.2025	تاريخ الإصدار
001	رقم الإصدار



taibahkids.org.sa

info@taibahkids.org.sa



[@taibahkids](https://www.instagram.com/taibahkids)